د. ياحي سامية

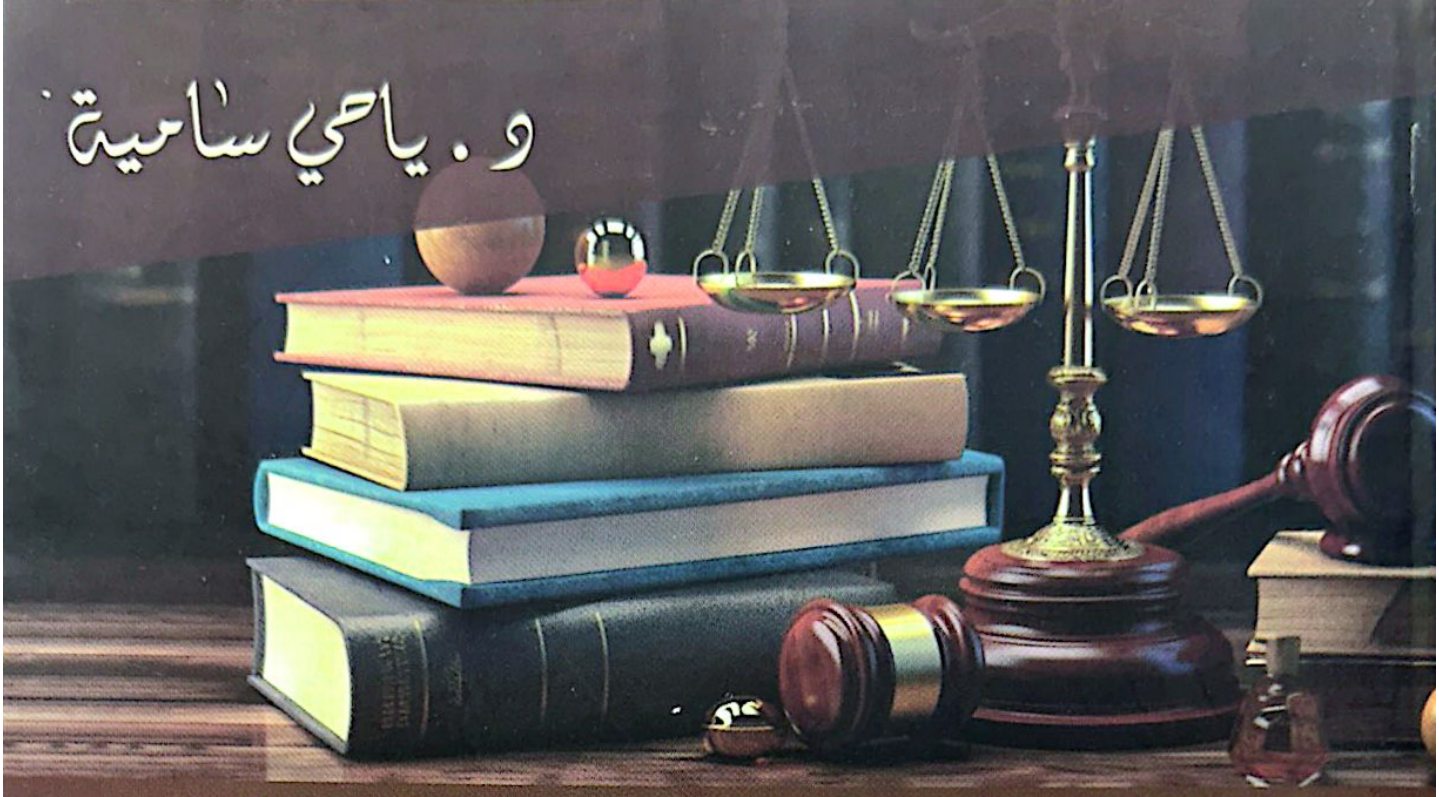

المدخل للعلوم القانونية

نظريّة القانون

الطّبعة الأولى
2025

دار الأيمة للنشر والتوزيع
Editions LAIMMA

Scanned with CamScanner

المدخل للعلوم القانونية

نظرية القانون

الأستاذة: ياحي سامية

أستاذة جامعية

228 صفحة

ردمك 978-9969-544-16-9

الإيداع القانوني : أكتوبر 2024

إن الأراء و الأفكار المطروحة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر .

"يمنع نشر أو تصوير أو استعمال هذا الكتاب بأي شكل من الأشكال "

طباعة – دار النشر و التوزيع

القليعة-تيبازة- الجزائر

الهاتف : 779 342 542 (0) 213+

www.nlshop-dz.com

حقوق النشر محفوظة

لمنشورات دار لايمة ©2024

Scanned with CamScanner

الفهرس

تقديم: 8

الفصل الأول: مفهوم القانون: 14

المبحث الأول: تعريف القانون وتمييزه عن بعض المصطلحات المشابهة له: 15

المطلب الأول: المعاني المختلفة للقانون: 15

الفرع الأول: المعنى اللغوي للقانون: 16

الفرع الثاني: المعنى العلمي للقانون: 16

الفرع الثالث: المعنى الإصطلاحي للقانون: 18

المطلب الثاني: تمييز القانون عن بعض المصطلحات المشابهة له: 21

الفرع الأول: تمييز القانون عن التقنين(code): 21

الفرع الثاني: تمييز القانون عن التشريع(Loi): 22

الفرع الثالث: تمييز القانون عن الحق: 25

المبحث الثاني: خصائص القاعدة القانونية: 29

المطلب الأول: القاعدة القانونية هي قاعدة تحكم سلوك الأفراد في المجتمع: 29

الفرع الأول: مضمون القاعدة القانونية قاعدة سلوك اجتماعي: 29

الفرع الثاني: علاقة أو صلة القاعدة القانونية بالقواعد الاجتماعية الأخرى: (قواعد السلوك الأخرى): 31

المطلب الثاني: القاعدة القانونية هي قاعدة مجرَّدة وعامة: 41

الفرع الأول: مفهوم خاصية التجريد والعمومية: 41

الفرع الثاني: النتائج المترتبة على خاصية التجريد والعمومية: 45

Scanned with CamScanner

المطلب الثالث: القاعدة القانونية هي قاعدة ملزمة: 46
الفرع الأول: ضرورة الجزاء بالنسبة للقاعدة القانونية:..... 46
الفرع الثاني: مميزات الجزاء:..... 47
الفرع الثالث: أنواع الجزاء: 48
الفصل الثاني: تقسيم القواعد القانونية: 52
المبحث الأول: تقسيم القواعد القانونية من حيث الموضوع: (تقسيمات القانون):
(تقسيم القانون إلى قانون عام وقانون خاص): 53
المطلب الأول: معايير أو أسس التفرقة بين القانون العام والقانون الخاص:..... 54
الفرع الأول: معيار طبيعة القاعدة القانونية: 54
الفرع الثاني: معيار طبيعة المصلحة:..... 57
الفرع الثالث: معيار الأشخاص أطراف العلاقة القانونية: (المعيار العضوي):
..... 58
الفرع الرابع: معيار صفة الأشخاص أطراف العلاقة القانونية:..... 60
المطلب الثاني: فروع كل من القانون العام والقانون الخاص:..... 61
الفرع الأول: فروع القانون العام:..... 63
الفرع الثاني: فروع القانون الخاص:..... 68
الفرع الثالث: صعوبة تصنيف بعض القوانين:(أي هل تنتمي إلى القانون العام أو
إلى القانون الخاص):..... 74
المطلب الثالث: النتائج القانونية المترتبة عن التفرقة أو التميز بين القانون العام والقانون
الخاص: 77

Scanned with CamScanner

المبحث الثاني: تقسيم القواعد القانونية من حيث قوة إلزاميتها:(القواعد الآمرة والقواعد المكملة): 80
المطلب الأول: مفهوم كل من القواعد الآمرة والقواعد المكملة: 81
الفرع الأول: مفهوم القواعد الآمرة: 81
الفرع الثاني: مفهوم القواعد المكملة: 84
المطلب الثاني: معايير التفرقة بين القواعد الآمرة والقواعد المكملة: 91
الفرع الأول: المعيار الشكلي: (المعيار المادي) أو المعيار الجامد (دلالة العبارة) أو (معيار صياغة القاعدة القانونية): 93
الفرع الثاني: المعيار الموضوعي: (المعيار المعنوي) أو المعيار المرن (فكرة النظام العام والآداب العامة): 98
الفصل الثالث: المصادر الرسمية للقانون (المصادر الرسمية للقاعدة القانونية): 109
المبحث الأول: المصدر الرسمي الأصلي للقاعدة القانونية (التشريع): ... 111
المطلب الأول: مفهوم التشريع: 111
الفرع الأول: تعريف التشريع وعناصره: 112
الفرع الثاني: مزايا التشريع وعيوبه: 115
المطلب الثاني: أنواع التشريعات حسب تدرجها في القوة: 118
الفرع الأول: التشريع الأساسي(الدستور):(هو أعلى تشريع في كل بلد لذلك سمي بالتشريع الأساسي): 120
الفرع الثاني: المعاهدات: 121
الفرع الثالث: التشريع العادي:(القانون= la loi): 122
الفرع الرابع: التشريع الفرعي:(التنظيمات): 127

Scanned with CamScanner

المطلب الثالث: المراحل التي يمر بها التشريع: 130
الفرع الأول: المرحلة الأولى: مرحلة المبادرة بالتشريع: 130
الفرع الثاني: المرحلة الثانية: مرحلة الفحص: 131
الفرع الثالث: المرحلة الثالثة: مرحلة موافقة السلطة التشريعية: 132
الفرع الرابع: المرحلة الرابعة: مرحلة إصدار التشريع: 134
الفرع الخامس: المرحلة الخامسة: مرحلة نشر التشريع: 136
المبحث الثاني: المصادر الرسمية الإحتياطية للقاعدة القانونية: 139
المطلب الأول: مبادئ الشريعة الإسلامية:(المصدر الرسمي الاحتياطي الأول للقانون): 140
الفرع الأول: التفرقة بين الفقه الإسلامي ومباديء الشريعة الإسلامية: 140
الفرع الثاني: مصادر الأحكام الشرعية المتفق عليها: 142
الفرع الثالث: مكانة مباديء الشريعة الإسلامية من بين المصادر الرسمية للقانون الجزائري: 144
المطلب الثاني: العرف:(المصدر الرسمي الإحتياطي الثاني للقانون): 146
الفرع الأول: مفهوم العرف: 148
الثاني: مكانة العرف بين المصادر الرسمية للقانون:(مكانة العرف بين التشريع): 159
الفرع الثالث: أنواع العرف: 162
الفرع الرابع: مصدر إلزامية العرف:(القوة الملزمة للعرف): 169
المطلب الثالث: مباديء القانون الطبيعي وقواعد العدالة:(المصدر الرسمي الإحتياطي الثالث للقانون): 172

Scanned with CamScanner

الفرع الأول: المقصود بمباديء القانون الطبيعي وقواعد العدالة: 173
الفرع الثاني: المقصود بإحالة القاضي إلى مباديء القانون الطبيعي وقواعد العدالة: 174
الفصل الرابع: تطبيق القانون: 177
المبحث الأول: تطبيق القانون من حيث الأشخاص أو مبدأ عدم جواز الإعتذار بجهل القانون: 178
المطلب الأول: أساس مبدأ عدم جواز الإعتذار بجهل القانون وتبريراته: 179
الفرع الأول: أساس مبدأ عدم جواز الإعتذار بجهل القانون: 179
الفرع الثاني: تبريرات مبدأ عدم جواز الإعتذار بجهل القانون: 180
المطلب الثاني: نطاق تطبيق مبدأ عدم جواز الإعتذار بجهل القانون والإستثناءات الواردة على تطبيقه: 182
الفرع الأول: نطاق تطبيق مبدأ عدم جواز الإعتذار بجهل القانون: 182
الفرع الثاني: الإستثناءات الواردة على تطبيق مبدأ عدم جواز الإعتذار بجهل القانون: 184
المبحث الثاني: تطبيق القانون من حيث المكان: 190
المطلب الأول: مبدأ إقليمية القوانين: 191
الفرع الأول: المقصود بمبدأ إقليمية القوانين ومجال تطبيقه: 191
الفرع الثاني: الإستثناءات الواردة على تطبيق مبدأ إقليمية القوانين: 193
المطلب الثاني: مبدأ شخصية القوانين ومبدأ التطبيق العيني للقانون أو مبدأ إمتداد القانون: 195
الفرع الأول: مبدأ شخصية القوانين: 195

Scanned with CamScanner

الفرع الثاني: مبدأ التطبيق العيني للقانون أو مبدأ إمتداد القانون: 197
المبحث الثالث: تطبيق القانون من حيث الزمان: 199
المطلب الأول: مبدأ عدم رجعية القوانين: 201
الفرع الأول: أساس مبدأ عدم رجعية القوانين: 201
الفرع الثاني: الإستثناءات الواردة على تطبيق مبدأ عدم رجعية القوانين: 209
المطلب الثاني: الأثر الفوري للقانون(أو الأثر المباشر للقانون): 213
الفرع الأول: تطبيق الأثر الفوري للقانون: 213
الفرع الثاني: تطبيق الأثر المستقبلي للقانون القديم إستثناءا على مبدأ الأثر
الفوري للقانون الجديد(أي الأثر المباشر للقانون الجديد): 216
قائمة المراجع 2185
الفهرس..... 219

Scanned with CamScanner

بطاقة فنية عن مؤلفة الكتاب:

- الدّكتورة «ياجي سامية» هي أستاذة جامعيّة في تخصّص القانون.
- أستاذة جامعيّة برتبة أستاذة محاضرة قسم (أ) في تخصّص القانون.
- بصدد التّحضير لنيل درجة البروفيسوراه في تخصّص الحقوق.
- درّست محاضرات في مادة «المدخل للعلوم القانونيّة» لطلبة السّنة الأولى حقوق لمدّة عشرة سنوات (10 سنوات) ومازالت تدرّس حاليًا مادّة «المدخل للعلوم القانونيّة» لطلبة السّنة الأولى حقوق.
- متحصّلة على شهادة التّأهيل الجامعي في الحقوق.
- متحصّلة على شهادة الدّكتوراه في الحقوق بتقدير مشرّف جدًا في تخصّص القانون الخاص.
- متحصّلة على شهادة الماجستير في الحقوق تخصّص العقود والمسؤوليّة.
- متحصّلة على شهادة اللّيسانس في العلوم القانونيّة والإداريّة.
- متحصّلة على شهادة البكالوريا في شعبة علوم الطّبيعة والحياة.

الدكتورة ياجي سامية

ISBN: 978-9969-544-16-9
9 789969 544169
1/024

إمسح هذا الرابط للاطلاع على الفهرس

القليعة - تيبازة
024 280 771
0550 085 725
WWW.NLLIBRAIRIE.COM

Scanned with CamScanner